



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الأحد

التاريخ: ٢٠٢٥/٤/١٣

«العدل»: نجاح ملحوظ في تقليص مدد التبليغ

10 آلاف إعلان قضائي عبر «سهل»... في 8 أيام

وسائل رقمية مؤمنة وقابلة للتوثيق وخفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بالإعلانات الورقية التقليدية.

وأكدت الوزارة التزامها بمواصلة تطوير منظومتها التشريعية والتقنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات تحقيقاً للعدالة والقيم في الكويت.

الإعلانات القضائية المرسلة عبر الوسائل الإلكترونية المعتمدة، وفي مقدمتها «سهل».

وأوضحت أن ارتفاع عدد الإعلانات القضائية خلال فترة وجيزة، يؤكد نجاح القرار في تحقيق أهدافه المتمثلة في تسريع إجراءات التقاضي وتقليص مدد التبليغ وتعزيز موثوقية الإعلانات القانونية، عبر

أعلنت وزارة العدل، عن أن إجمالي عدد الإعلانات القضائية الصادرة عبر تطبيق «سهل» الحكومي، خلال ثمانية أيام (من 2 حتى 9 الجاري)، بلغت 10848 إعلاناً إلكترونياً.

وذكرت الوزارة، في بيان، أمس، أن الأسبوع الأول من تفعيل القرار الوزاري رقم 26 / 2021، شهد بعد تعديله طفرة نوعية في عدد

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٥/٤/١١	٥	١٦٣٥٢

لجنة في «العدل» تبحث مع الجهات المعنية آليات البدء في التطبيق تنسيق حكومي لتنفيذ... «الضبط والإحضر»

تواصل مع الجهات المعنية للتأكد من قدرة المدين على الدفع قبل ضبطه

| كتب ناصر الفرحان

القانون في الوقت ذاته على استثناء المدين المعسر من إجراءات الضبط والإحضر والحبس، مع إمكانية التظلم وإثبات الإعسار أمام الجهة القضائية المختصة. وأشار إلى أن «آلية تنفيذ الحبس التنفيذي تدرج بمراحل عدة وضمانات قانونية لحفظ الحقوق، كما أن القانون حدد حالات قانونية يمنع فيها إصدار أمر الحبس».

وذكرت أنه «من المتوقع أن يتم تخصيص سجن خاص ليكون مؤهلاً لحجز المدين المسجون». وفي السياق، أكد أمين سر جمعية المحامين المحامي خالد السويغان، أن «الحبس التنفيذي لا يُعد عقوبة جنائية، بل وسيلة قانونية مشروعة لإجبار المدين المسجون الذي تثبت قدرته على السداد، وأمتنع عن الوفاء، باحترام الأحكام النهائية واجبة التنفيذ، حيث حرص

عن المؤسسات العقابية لعدم ارتكابه جريمة تستدعي ذلك، بالإضافة إلى مخاطبة وزارة التجارة والصناعة والبنوك المحلية، بالتعاون في الرد على مخاطبات إدارة التنفيذ، في معرفة قدرة المدين على الدفع، ومدى امتلاكه رخصاً تجارية توفر له الملاءة المالية، وكذلك مخاطبة إدارة التوثيق العقاري، لمعرفة ما إذا كان يملك عقارات أو أراضي مسجلة باسمه، بهدف التأكد من يسر المدين وقدرته على الدفع».

لـ«الرأي» أن اللجنة المشكلة من المكتب الفني التابع لوزارة العدل ومستشاري إدارة التنفيذ، تدرس الآلية المناسبة لتنفيذ القانون بالصورة التي تحافظ على حقوق الطرفين (الدائن والمدين)، ومنها طريقة الضبط والإحضر، مع التأكيد من يسر المدين وقدرته المالية على الدفع. وأشارت المصادر إلى أن «وزارة العدل خاطبت وزارة الداخلية لتسهيل مكان خاص بحجز المدين المؤسس بما يحفظ له كرامته بعيداً

وتعكف وزارة العدل على وضع الآلية المناسبة لتنفيذ قانون «ضبط وإحضار المدين» بعد نفاذه إثر نشره في الجريدة الرسمية نهاية الشهر الماضي، حيث شكّلت لجنة لدراسة الطريقة المناسبة لتنفيذ، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية. وأوضحت مصادر مطلعة في الوزارة

(التفاصيل ص 4)

لجنة فنية تُنسق مع الجهات المعنية للبدء في التطبيق

«الضبط والإحضر»... آلية التنفيذ في «مطبخ العدل»

| كتب ناصر الفرحان

مصادر مطلعة:

- التواصل مع الجهات المعنية للتأكد من قدرة المدين على الدفع قبل ضبطه
- تخصيص سجن خاص ليكون مؤهلاً لحجز المدين المسجون
- إجراءات التأكد من يسر المدين وقدرته المالية على الدفع
- مخاطبة وزارة التجارة والبنوك المحلية للتعاون في الرد على مخاطبات إدارة التنفيذ

بعد نشره في الجريدة الرسمية نهاية الشهر الماضي ليصبح نافذاً، تعكف الجهات المعنية بتطبيق قانون «ضبط وإحضار المدين» على وضع الآلية المناسبة لتنفيذه، حيث تم تشكيل لجنة في وزارة العدل، لبحث الطريقة المناسبة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية. وأكدت مصادر مطلعة في الوزارة لـ«الرأي» أنه تم تشكيل لجنة من المكتب الفني التابع لوزارة العدل ومستشاري إدارة التنفيذ، لدراسة الآلية المناسبة لتنفيذ القانون بالصورة التي تحافظ على حقوق الطرفين (الدائن والمدين)، ومنها طريقة الضبط والإحضر، مع التأكيد من يسر المدين وقدرته المالية على الدفع.

وأشارت المصادر إلى أن «وزارة العدل خاطبت وزارة الداخلية لتسهيل مكان خاص بحجز المدين المؤسس بما يحفظ له كرامته، بعيداً عن المؤسسات العقابية لعدم ارتكابه جريمة تستدعي ذلك، بالإضافة إلى مخاطبة وزارة التجارة والصناعة والبنوك المحلية للتعاون في الرد على مخاطبات إدارة التنفيذ، في معرفة قدرة المدين على الدفع، ومدى امتلاكه رخصاً تجارية توفر له الملاءة المالية، وكذلك مخاطبة إدارة التوثيق العقاري، لمعرفة ما إذا كان يملك عقارات



خالد السويغان:

عن كل دين ولا يجوز تجاوزها، ويُمكن منح المدين مهلة سداد لا تتجاوز شهراً، أو تقسيط الدين بموافقة الدائن، وفي حال التأخر عن أي قسط يسقط أمر التقسيط ويعود التنفيذ».

حالات امتناع

وأضاف السويغان، أن «القانون حدد حالات قانونية يمنع فيها إصدار أمر الحبس، مثل كبر سن المدين، وحالته الصحية، ووجود أبناء قُصر دون رعاية، أو إذا كان المدين من أقرب الدائن في حالات معينة، إلى جانب تقديم كفالة مصروفية أو ضمان عيني أو كفيل مقدر، بالإضافة إلى أن القانون نص على ضوابط تنفيذية دقيقة تضمن عدم المساس بالكرامة الإنسانية، ومنها تنفيذ الحبس بدم في مكان خاص بمعزل عن المكوثين جزائياً، وتلتزم إدارة التنفيذ ووزارة الداخلية بتوفير بيئة تنفيذ إنسانية، كما تُمنح الفرصة للمدين داخل السجن لإجراء تسوية أو سداد الدين في أي وقت».

القانون وضع مراحل وضمانات لتنفيذ الحبس وأوجد حالات يمنع فيها الضبط

ليس الهدف التضييق على المدين بل تعزيز احترام النظام القضائي وإعادة الثقة بتنفيذ الأحكام

وختتم بالتأكيد على أن «القانون الجديد لا يستهدف التضييق على المدين، وإنما يعزز من احترام النظام القضائي ويُعيد الثقة في فعالية تنفيذ الأحكام، مع توفير موانع وضمانات تحفظ الكرامة الإنسانية وتضمن التعسف في استعمال الحق».

وقال السويغان لـ«الرأي» إن «الحبس التنفيذي لا يُعد عقوبة جنائية، بل وسيلة قانونية مشروعة لإجبار المدين المسجون الذي تثبت قدرته على السداد، وأمتنع عن الوفاء باحترام الأحكام النهائية واجبة التنفيذ، حيث حرص القانون في الوقت ذاته على استثناء المدين المعسر من إجراءات الضبط والإحضر أمام الجهة القضائية المختصة».

وأشار إلى أن «آلية تنفيذ الحبس التنفيذي تدرج بمراحل عدة وضمانات قانونية منها ألا يصدر أمر الحبس إلا بناء على طلب من الدائن مرفق باستندات التي تثبت قدرة المدين وإمتناعه، كما لا يشترط أن يتحقق القاضي من نية الإمتناع رغم القدرة قبل إصدار أمر الحبس، أضف إلى ذلك أن القانون حدد مدة الحبس بحد أقصى ستة أشهر

أو أراضي مسجلة باسمه، بهدف التأكد من يسر المدين وقدرته على الدفع». وذكرت أنه «من المتوقع أن يتم تخصيص سجن خاص ليكون مؤهلاً لحجز المدين المسجون».

فلسفة متوازنة

وتعليقاً على الموضوع، أكد أمين سر جمعية المحامين المحامي خالد السويغان، أن القانون رقم (59) لسنة 2025 بشأن تعديل أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، أعاد تنظيم العمل بإجراء «ضبط وإحضار المدين» وتحديد آلية الحبس التنفيذي بشكل دقيق، ضمن فلسفة تشريعية متوازنة تهدف إلى احترام الأحكام القضائية وروع التسهيل على تنفيذها، من دون المساس بحقوق المدين المعسر أو التعدي على ضماناته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٥/٤/١٣	١	١٦٣٥٣

إلزام شركة تأمين بـ6000 دينار تعويضاً لمواطن

■ جابر الحمود

ألزمت محكمة الاستئناف شركة تأمين بسداد مبلغ 6000 دينار لمواطن بعد امتناعها عن صرفه تعويضاً عن تضرر مركبته وتعرضها لتلف كلي إثر حادث مروري. وذكرت وكالة المدعي المحامية إنعام حيدر أن شركة التأمين تعنتت بصرف وثيقة التأمين لصالح موكلها الموهن له رغم إبلاغها بما سببه الحادث من ضرر كلي بمركبته. وأفادت بأن الشركة تذرعت بأن المركبة لم تبلغ نسبة الهلاك الكلي ويجوز تسليمها، مضيفة أن تقرير إدارة الخبراء أثبتت تعرضها لنسبة هلاك يستوجب معه صرف قيمة وثيقة التأمين الشامل بمبلغ يعادل قيمتها.



أنعام حيدر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٥-٤-١٣	٦	١٩٨٣٤



القضاء

السياسة
ALSEYASSAH

الحكم في قضايا 5 نواب سابقين والقريفة اليوم

■ جابر الحمود

تسدل محكمة التمييز اليوم الستار على قضايا 5 نواب سابقين هم: حسين القلاف، وأنور الفكر، وحمد العليان في قضايا أمن دولة، وسعدون حماد، وآخرون في شراء أصوات، وعبدالله فهاد في الإساءة للقضاء. من جهة أخرى، تفصل المحكمة في قضية مساعد القريفة - الإساءة للذات الأميرية، إذ كانت محكمة الاستئناف أوقفت تنفيذ حكم الحبس سنتين الصادر ضده، فيما قضت بحبس القلاف سنتين مع الشغل والنفاذ، وببراءة سعدون حماد من تهمة شراء الأصوات، وامتنعت عن عقاب العليان، وأوقفت الحبس 6 أشهر الصادر ضد عبدالله فهاد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٥-٤-١٣	٦	١٩٨٣٤

محاكمة السعيد أمام "الاستئناف" 13 يوليو

■ جابر الحمود

حددت محكمة الاستئناف جلسة 13 يوليو المقبل لمحاكمة الاعلامية فجر السعيد المدانة بالحبس 3 سنوات بتهمة إذاعة أخبار كاذبة وإثارة الفرع بين المواطنين.
وكانت السعيد أنكرت خلال جلسة سابقة الاتهامات المسندة إليها والمتعلقة بالدعوة إلى التطبيع مع إسرائيل وإذاعة أخبار كاذبة بشأن عزم الكويت التطبيع معها.
وجاءت هذه الدعوى بعدما حركت وزارة الداخلية شكوى ضد السعيد واتهمتها فيها بالإضرار بمصالح البلاد ومخالفة القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل رقم 21 لسنة 1964، وبإذاعة أخبار كاذبة بشأن عزم الكويت التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٥-٤-١٣	٥	١٩٨٣٤



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف في ما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٥/٥ قاعة-٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل - الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٤/٣١٥/١ ببيع/

- المرفوعة من: ١- خالد شعوي عويض المطيري.
ضد: ١- مبارك شعوي عويض المطيري. ٢- دلال شعوي عويض المطيري. ٣- مشاعل شعوي عويض المطيري.
٤- فاطمة شعوي عويض المطيري. ٥- حصة شعوي عويض المطيري.
٦- ورثة المرحومة/مريم شعوي عويض المطيري:
أ- بدر محمد حامد المطيري. ب- فوز بدر محمد المطيري. ج- نور بدر محمد المطيري.
د- عبد العزيز بدر محمد المطيري. هـ- شوق بدر محمد المطيري. و- محمد بدر محمد المطيري.
٧- سارة فراج فهيد الضيفري.

أولاً: أوصاف العقار (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

- كامل عقار الوثيقة رقم ١٩٩٣/٤٢٩٧ والصادر عنه وثيقة تملك ومشاع رقم ٢٤/١٠٥٧٢ الكائن بمنطقة الفردوس - قسيمة (٣٠٠) قطعة رقم (٢) مخطط م/٣٦٨٧٤ - ومساحته ٣٠١ م^٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره / ٣٠٠٠٠٠ ثلاثمائة ألف دينار كويتي. ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف،

- عدم وجود مخالفات.

* ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير:

عقار عين النزاع الكائنة في منطقة الفردوس - قطعة ٢ - شارع ١ - جادة - منزل ٣ الرقم الألي للعنوان ١٢٨٢١٢٠١ وتمت المعاينة على النحو التالي:

- ١- العقار موضوع النزاع مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة والحدود للوثيقة رقم ١٩٩٣/٤٢٩٧ ومساحة ٣٠١ م^٢.
- ٢- العقار موضوع النزاع عبارة عن منزل سكن خاص يطل على شارعين (زاوية) شارع رقم (١) جادة رقم (٨)
- ٣- العقار موضوع النزاع عبارة عن دور أرضي ودور أول وبالتفصيل التالي:
أ- الدور الأرضي مكون من ٢ غرفة + حمام + صالة + مطبخ + ديوانية خارجية مع حمام.
ب- الدور الأول مكون من ٥ غرف + ٢ حمامات + صالة.
٤- الكساء الخارجي من الحجر الجيري.
٥- تكييف المنزل وحدات منفصلة.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمده والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمده عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايده على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايدين الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايده في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يتم المزايدين الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايده فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايدين المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٥٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

التبعية:

- ١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
- ٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
- ٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه، إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كعمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل..

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٥/٤/١٣	٤	١٦٣٥٣

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقارين بالمزاد العلني

تعلم إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن العقارين الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٥/٨ - الساعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٤/١٤٨ ببيع ٣/

المرفوعة من: جميلة محمد سعد البيدان.
ضمد: ورنة المرحومة/ منيرة محمد سعد البيدان وهم:

١ - تهاني محمد سعد البيدان. ٥ - خالد محمد سعد البيدان.
٢ - سمير محمد سعد البيدان. ٦ - ساره محمد سعد البيدان.
٣ - أماني محمد سعد البيدان. ٧ - خزنة هديب مرزوق الشقناء.
٤ - نواف محمد سعد البيدان. ٨ - سعد محمد سعد البيدان.

أولاً: أوصاف العقارات، وفقاً لشهادتي الأوصاف المرفقة.

أولاً، عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٣/٥٤٦ الواقع في الفروانية - قسيمة رقم (٣١) قطعة رقم (١) من المخطط رقم ٢٧٢٠٥/م ومساحته ٢م٧١٠ يثمن أساسي قدره ١٤٠٠٠٠٠ د.ك مليون وأربعمائة ألف دينار كويتي.
ملحوظة: يوجد مخالفة ضم المكونات لجميع الأديار
ثانياً، عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٦/٧٨ الواقع في الفروانية - قسيمة رقم (٣٥) قطعة رقم (٧٣) من المخطط رقم ٣١٥٨٥/م ومساحته ٢م٧٦٨ يثمن أساسي قدره ١٦٥٠٠٠٠ د.ك مليون وستمائة وخمسون ألف دينار كويتي.
ملحوظة: يوجد مخالفة زيادة بمساحة الهل وفقاً لكتاب البلدية

● المعايير: قامت الخبرة بجلسة ٢٣/١/٢٣ بالانتقال إلى منطقة الفروانية
قطعة ٢ شارع ١٣١ عمارة رقم ٣١ قسيمة ٧٣٥ - الرقم الاتي ٩٠٥٦٩٩٠٢ لهابتة أحد عقاري الدعوى بحضور السيد خبير القراية وحضور وكيل المدعي ووكيل المدعي عليهم الثالث والخامس والسادس والسابع وتخلّف المدعي عليه الأول والثاني والرابع والثامن أو من يمثله عن الحضور رقم صحة أعلامه وتبين التالي:
العقار عبارة عن عمارة تقع على رأس (٣ شوارع) منها شارع الغزالي وتتكون من معلق وعدة ٤ أديار متطابقة. الدور الأرضي (المعلق) به شقتان كل شقة تحتوي على (غرفة + صالة + مطبخ + حمام + غرفة الحارس مع حمام).
- الدور الأرضي يوجد به محل مؤجر كمطعم بإيجار شهري ١٢٠٠ دينار كويتي حسب إفادة وكيل المدعي.
- العمارة تتكون من عدد ٤ أديار في كل دور عدد ٤ شقق متطابقتين ومكونات كل شقة على (صالة + غرفة + حمام + مطبخ) مع التنويه أن إيجارات الشقق متفاوتة من ١٩٠ - ٢٢٠ دينار شهريا حسب إفادة وكيل المدعي.
السطح خالي.
- قام السيد خبير الدراية بتدوين ملاحظاته تهيئدا لتقدير قيمه العقار موضوع الدعوى.

قامت الخبرة بذات الجلسة بالانتقال إلى العقار الثاني موضوع الدعوى
في منطقة الفروانية قطعة ٢ شارع ٨١ قسيمة ٣١ الرقم الاتي (٨٢١٣٣٥٨) بحضور السابق حضورهم في معاينة العقار الأول وتبين التالي:
العقار عبارة عن عمارة تقع على شارعين وساحة (سكة واسعة) وتتكون من معلق وعدة ٦ أديار متطابقة
الدور الأرضي (المعلق) يحتوي على عدد ٤ شقق وتقسيماتها عدد ٢ شقة تتكون من (صالة غرفة + حمام + مطبخ)
وشقة واحدة تتكون من (صالة + ٢ غرف + حمام + مطبخ) وشقة ستوديو (غرفة + حمام + مطبخ) الدور الأرضي يوجد به محل، مؤجر كصالون بإيجار شهري ٧٠٠ دينار كويتي حسب إفادة وكيل المدعي العمارة تتكون من عدد ٦ أديار كل دور يحتوي على عدد ٤ شقق متطابقة تحتوي كل شقة على (صالة + ٢ غرف + حمام + مطبخ) مع التنويه أن إيجارات الشقق متفاوتة من ٢١٠ - ٢٣٠ دينار شهريا حسب إفادة وكيل المدعي.
السطح خالي

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قرين كل عقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مسدّد من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يتعمّد التقاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمسرّفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً يجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع. وإجاءاً إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية لحكم بمرس المزاد عليه إلا أنه تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
رابعاً: إذا لم يتم المزايد الأولى وإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة فالمشرع تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومسرّفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة كافية للجهة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجزيرة الرسمية طبقاً للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه، إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل..

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٥-٤-١٣	٣	١٨٢٨٣



وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمرزاد العلني

مكونات العقار كالتالي:
- الدور الأرضي: يحتوي على ملحقين يحتوي كل منهما على غرفتين وصالة بالإضافة إلى غرفة حارس.
- الثلاثة أدوار المتكورة: يحتوي كل دور على شقتين كبيرتين مكونتين من غرفتين وصالة بالإضافة إلى شقتين صغيرتين مكونتين من غرفة وصالة.
السطح: غير مستغل.
العقار مطابق للمواصفات العامة والخاصة الواردة بالوثيقة رقم 3181 لسنة 1975.
وعليه قام السيد خبير الداريا بمعاينة العقار وتدوين ملاحظاته تمهيدا لتقدير قيمة العقار.

ثانياً : شروط المرزاد:

أولاً: يبدأ المرزاد بالتمنن الأساسي قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المرزاد سداد خمس ذلك التمنن على الأقل، بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل التمنن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه التمنن كاملاً وجب عليه إيداع خمس التمنن على الأقل، وإلا أعيدت المرزاد على ذمته في نفس الجلسة على أساس التمنن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المرزاد التمنن في الجلسة التالية حكم بفسخ المرزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من قبيل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المرزاد، ففي هذه الحالة تعاد المرزاد في نفس الجلسة على أساس هذا التمنن.

خامساً: إذا لم يقم المرزاد الأول بإيداع التمنن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المرزاد فوراً على ذمته على أساس التمنن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعقد في هذه الجلسة باي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المرزاد المتخلف بما يتبقى من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المرزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ومطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المرزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهاية

تتبيه:

- 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- 2 - حكم رسو المرزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه "إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه مستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المرزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المرزاد على القسمات أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار / رئيس المحكمة الكلية

تعلم إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمرزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 2025/5/8 - قاعة 52 بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً للحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2023/724 ببيع/ المرفوعة من:

- 1 - هاني عبدالله عبداللطيف العثمان
- 2 - حامد عبدالله عبداللطيف العثمان
- ضد:
- 1 - كمال عبدالله عبداللطيف العثمان
- 2 - نعمان عبدالله عبداللطيف العثمان
- 3 - وفاء عبدالله عبداللطيف العثمان
- 4 - شاكر عبدالله عبداللطيف العثمان
- 5 - أحمد محمد فاروق بعجور
- 6 - عبدالله محمد فاروق بعجور
- 7 - بأسل محمد فاروق بعجور
- 8 - مدير عام بلدية الكويت - بصفته
- 9 - مدير إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل - بصفته

أولاً: أوصاف العقار

وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة

أولاً: عقار الوثيقة رقم 8360/2019 الواقع في حولي - قطعة رقم 145 - قسيمة 4 - من مخطط رقم م/ 19360 - ومساحته 2912م²، بثمن أساسي قدره 1200000 د.ك (مليون ومائتا ألف دينار كويتي).
ثانياً: عقار الوثيقة رقم 8359/2019 الواقع في حولي - قطعة رقم 45 - قسيمة 19 - من مخطط رقم م/ 19263 - ومساحته 2763م²، وذلك بالمرزاد العلني بثمن أساسي قدره/ 1000000 د.ك (مليون دينار كويتي).

ملاحظة: يوجد مخالفات:

- 1 - يوجد زيادة بناء في الدور الأرضي
- 2 - تم إغلاق بلوكنة الدور الثالث بمواد خفيفة.

وفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:

قامت الخبرة بالانتقال إلى العقارات موضوع النزاع الكائنة في منطقة حولي بتاريخ 2017/5/8 وبمعاونة السيد خبير الداريا/ خالد الخضير، وبارشاد وكيل المدعين ومفوضهما وذلك لمعاينة العقارات تمهيدا لتقدير قيمتها وتمت المعاينة على النحو التالي:

العقار الأول:

عبارة عن بناية استثمارية تقع في منطقة حولي قطعة 145 قسيمة 4 شارع 16 والمتفرع من شارع ابن خلدون ومساحتها 2912م²، حالة البناية قديمة والتكليف عادي وإجهات البناية عبارة عن حجر جيري مع صيغ ولا تحتوي على مصعد، والبناية مكونة من دور أرضي وأول وثاني وسطح، وتبين للخبرة أن الشقق مسكونة ومستغلة من قبل الغير ولم تتمكن من المعاينة من الداخل، وأفاد الحاضر عن المدعين بأن مكونات العقار كالتالي:

- الدور الأرضي: يحتوي على ملحق مكون من ثلاث غرف بالإضافة إلى بخار مستغل كمصبة، وكذلك يحتوي على أربع شقق.
- الدور الأول: يحتوي على أربع شقق.
- الدور الثاني: يحتوي على أربع شقق. السطح غير مستغل.
العقار مطابق للمواصفات العامة والخاصة الواردة بالوثيقة رقم 719 لسنة 1971.

وعليه قام السيد خبير الداريا بمعاينة العقار وتدوين ملاحظاته تمهيدا لتقدير قيمة العقار.

العقار الثاني:

عبارة عن بناية استثمارية تقع في منطقة حولي قطعة 45 قسيمة 19 شارع 314 وتقع على زاوية ومساحتها 763 متراً مربعاً، حالة البناية متوسطة إلى قديمة، التكليف عادي، وحدات الواجبات مكونة من حجر جيري مع بورسلان لون بني، وتحتوي على مصعد لا يعمل، ومكونة من دور أرضي وثلاثة أدوار متكررة وسطح.
تبين للخبرة أن الشقق مسكونة ومستغلة من قبل الغير ولم تتمكن من المعاينة من الداخل، وأفاد الحاضر عن المدعين بأن

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٥-٤-١٣	٤	٥٩١٢

الوفيات

- عادل حسين غلوم القطان، 60 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون رجال ونساء: 99729764، نساء: لا يوجد عزاء.
- فهد مرزوق بريك العتيبي، 57 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99536660، نساء: لا يوجد عزاء.
- طعمه عبدالعزيز طعمه الغريب، 74 عاماً، (تم التشييع)، رجال: العزاء في الصليبخات، قطعة 2، شارع 102، جادة 8، منزل 21، تلفون: 62222275، نساء: النهضة، قطعة 2، شارع 202، منزل 26.
- عدنان اسماعيل ابراهيم البلوشي، 72 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في الجابرية، حسينية البلوش، تلفون: 55444931، نساء: لا يوجد عزاء.
- طفله راجح محمد المطيري، زوجة/بجناد راجي العارضي، 30 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 94994225، 55532600، نساء: الواحة، قطعة 3، شارع 2، منزل 384، أزرقي 36، تلفون: 55355131، 55831119.
- فيصل محمد برجس بن عيد العجمي، 81 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 55552499، 99990702، نساء: سعد العبدالله، ق1، ش117، م6.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الوفيات

- غانم سليمان صقر الغنيمان، 66 عاماً، (شيع)، رجال ونساء: العزاء في الخالدية، ق1، شارع علي الفضالة، م15، تلفون رجال: 99966316، 94417887، تلفون نساء: 99699887.
- عيسى عبدالله عيسى الطواش، 67 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66959655، 99235525، نساء: أبو حليفة، ق1، ش56، م110.
- صالح عبدالله صالح التوفيق، 75 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 60402228، 99242444، نساء: صباح السالم، ق6، ج10، م14، الشارع الأول، تلفون: 97696233، 66604311.
- فيصل سعود سالم الحمدان، 72 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66693400، نساء: الأندلس، ق12، ش19، م2.
- صباح أحمد عبدالكريم الدليمي، 60 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99738907، 55755588، 99072331، نساء: الجابرية، ق8، ش12، م21.
- بدرية عبداللطيف الرويح، أرملة/ جاسم حسن الجاسم، 78 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 97199969، 99707531، نساء: اليرموك، ق2، ش1، م2، تلفون: 55005203، 99661662.
- يوسف علي حسين القطان، 81 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99789948، 97226030، نساء: لا يوجد عزاء، تلفون: 55582299، 96609978.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»